منتدى باريس – دورة الدار البيضاء

الحوار من أجل البناء

تأمين النمو الاقتصادي بواسطة التماسك الاجتماعي في البلدان السائرة في طريق النمو

بعض الأفكار

من طرف محمد توفيق مولين

المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

الدار البيضاء، في 2 فبراير 2011

الخطوط العريضة للعرض

1. تقديم
2. الرابط الاجتماعي: مفهوم معقد.
3. النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي: علاقة ديناميكية.

تقديم

عالم أكثر عرضة للأزمات العالمية والمترابطة

تسلط الأزمة بأبعادها المتعددة الضوء على حدود الحكامة الراهنة من أجل القضاء على اختلالات النظام العالمي.

- الأزمة المالية والاقتصادية
- الأزمة الغذائية
- الأزمة الاجتماعية
- الأزمة الطاقية والبيئية

- ✓ تقلب مرتفع لأسعار المواد الأولية ذات أصل طاقي وزراعي في سياق ذي ضغوطات كبيرة على الميزانيات العمومية (حالة الإعانات).
- ✓ تهديدات جادة للمواد الغذائية المتوفرة، لاسيما بالنسبة للطبقات المحرومة.
- ✓ تأثير مهم للأسواق المالية على الاقتصاد العالمي.
- ✓ نمو اقتصادي يؤدي إلى فوارق اجتماعية تتفاقم بخسارة كبيرة للوظائف.
- ✓ التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على استدامة البيئة (المخاطر الصحية والكوارث الطبيعية...)

تؤدي إلى شكوك أكثر

- يوجد النظام العالمي الجديد في طور التكون تحت تأثير الأزمة النظامية الدولية، مما يؤشر على ظهور نماذج جديدة بعيدة تماما عن المعايير التقليدية:

- ✓ إعادة نقاش نظام النمو الليبرالي مع إبراز حدود آليات السوق باعتبارها محددات حصرية لخلق القيمة وتحديدها.
- ✓ التساؤلات الكبرى عن استدامة مخطط إدماج البلدان السائرة في طريق النمو في الاقتصاد العالمي كما يبدو من التقسيم العالمي للعمل (مطالبات بوضع عادل في توزيع الثروة العالمية).
- ✓ ارتفاع قوي للفاعلين غير الحكوميين سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.
- ✓ زيادة الوعي تسلط الضوء على ضرورة تناوب جهود إعادة توازنات الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية بواسطة تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق إعادة نسج الرابط الاجتماعي (نماذج جديدة تفصل بين اقتصاد السوق ومجتمع السوق).

الرابط الاجتماعي: مفهوم معقد

- مفهوم منتشر

- ✓ يصعب فهمه حتى في بداية ظهور علم الاجتماع.

- مجموعة قواعد السلوك والمعايير والقيم

- ✓ يقوم بين أشخاص يتقاسمون تاريخا وهوية وفضاء مشتركا (وطنيا أو جهويا أو محليا) وقيما مشتركة.
- ✓ يفترض وجود روابط الثقة والتضامن في ما بين أفراد المجتمع.
- ✓ يضع شروط التماسك الاجتماعي والسياسي والأداء الاقتصادي.

=> توطيده: إحدى المهام الأساسية للدولة بجميع أنظمتها.

- قليل الاستعمال

- ✓ يشكل انشغالا حقيقيا.
- ✓ ساهمت كبرى تحولات التقارير الاجتماعية في تغير أشكال التضامن والروابط في ما بين المواطنين وبين هؤلاء والدولة.

- ترميمه وإعادة إحيائه

- ✓ يفترض أدق معرفة ممكنة لحالته.
- ✓ يعتبر قضية ذات أهمية إستراتيجية.

- يمكن أن يتم تقديره عن طريق:

- ✓ درجة الإدماج الاجتماعي والشبكات الاجتماعية (الأسرة والعلاقات الشخصية والتضامنية...) والأنشطة الاجتماعية (السياسية، النقابية، الدينية، الرياضية، الجمعوية...)
- ✓ الأنشطة الاقتصادية بواسطة مستوى سيولتها وكثافتها.
- ✓ المشاركة السياسية المباشرة (الأحزاب، الانتخابات) وغير المباشرة (الأنشطة المدنية).

- ترتبط القضايا التي تطرحها إشكالية الرابط الاجتماعي أساسا بالأبعاد المرتبطة بالهوية والنظام الاجتماعي والسياسي والتماسك الاجتماعي والثقة.

ارتباط قوي بين وجود نظام اجتماعي منفتح ومستوى التنمية

- تنظيمات اجتماعية استبدادية مخصصة.

- تنظيمات اجتماعية مجزأة مخصصة.

- نظام اجتماعي منفتح.

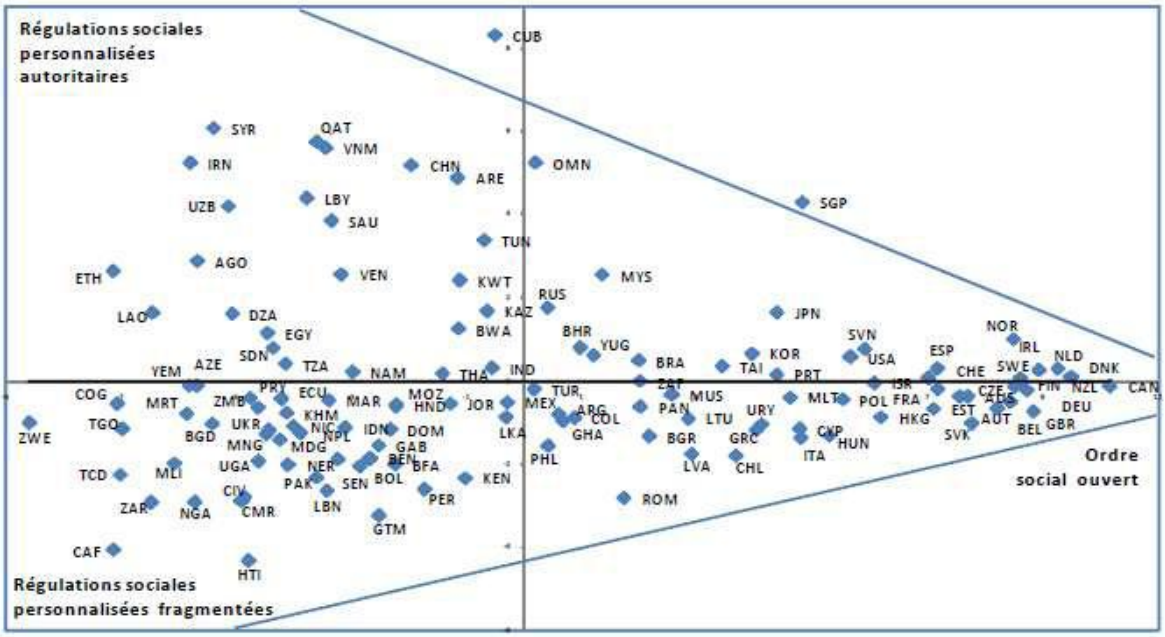

التماسك الاجتماعي- النمو الاقتصادي: علاقة ديناميكية

- تنوع التجارب الدولية بنتائج غالبا ما تكون متناقضة.

- تعقد قضية التماسك الاجتماعي مما يتطلب توزيع المقاربات المتعددة التخصصات والتي تحفز الرؤية المتقاطعة وتسمح بالتقاط الترابطات.

- وجود ثلاثة أبعاد للتطرق لقضية التماسك الاجتماعي في ترابط مع النمو الاقتصادي: الثقة والفوارق الاجتماعية والرشوة.

التماسك الاجتماعي- النمو الاقتصادي

الرشوة: تولد الكلفات المباشرة وغير المباشرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الثقة المؤسساتية وفي ما بين الأشخاص: أساس الرأسمال الاجتماعي والاستقرار السياسي والاجتماعي لبلد ما (محدد رئيسي للتنافسية والجاذبية).

الفوارق الاجتماعية: تعيق الفوارق إمكانات النمو الاقتصادي خاصة إذا كانت مرتبطة بتفاوت القدرات (الحصول على الخدمات الأساسية، الصحة، التربية، السكن...).

الثقة: ناقل التماسك الاجتماعي وتعبئة الفاعلين حول رؤية تنموية مشتركة

- تعتبر الثقة من وجهة نظر شاملة مؤشرا دقيقا على الحالة الصحية للمجتمع. فهي تخبر بشأن:
  - ✓ الجودة الوظيفية للمؤسسات،

- ✓ القدرة على تعزيز العلاقات التضامنية،
- ✓ وجود نظام سياسي مناسب،
- ✓ دولة الحق والقانون.

- وباعتبارها أساسا بنيويا للتنافسية، فهي تؤدي إلى:
  - ✓ انتشار الشفافية والمنافسة،
  - ✓ مصداقية الهيئات التنظيمية ومشروعيتها،
  - ✓ موثوقية بيئة الأعمال،
  - ✓ الرؤية الواضحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

← تحفز الثقة التضامن والمبادلات وارتفاع مستوى العيش.

تأمين النمو الاقتصادي في البلدان السائرة في طريق النمو عن طريق دعم الثقة المؤسساتية وفي ما بين الأشخاص

- تسريع وتيرة تحول مجتمعات الروابط إلى مجتمعات الحق والقانون.

- تعزيز مبادئ الديمقراطية التشاركية بهدف امتلاك السكان للقرارات والمشاريع والبرامج التي تعنيهم.

- دعم توازن العلاقات بين الإدارة من جهة، والمواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة أخرى.

الفوارق الاجتماعية: عائق حقيقي أمام النمو على المدى المتوسط والبعيد

- الفوارق الاجتماعية:
  - ✓ فوارق في الدخل وكذا في القدرات
  - ✓ توقف النمو والتنمية على المدى البعيد
  - ✓ تضعف التماسك الاجتماعي
  - ✓ قد تهدد الاستقرار السياسي
  - ✓ سقف التحمل: مجهول كبير

← دعم معرفة شروط انتشار الفوارق وآلياته.
← تطوير القدرات اللازمة لتقليصها.

تقليص الفوارق الاجتماعية من أجل ضمان استمرار النمو الاقتصادي في البلدان السائرة في طريق النمو

- مكافحة الفوارق الاجتماعية والمكانية بواسطة السياسات العمومية الشاملة على نطاق واسع، والتي تسمح ببعض التمييز الإيجابي لفائدة السكان الأكثر ضعفا (النساء والأشخاص في وضعية صعبة...)

- تناسق السياسات العمومية وتباينها الإقليمي بهدف إعادة توازن مستوى التنمية بين المناطق.

- تقوية التضامن المؤسساتي موازاة مع تقوية التضامن التقليدي.

- إدماج الشباب في الحياة الإنتاجية وتشجيع مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم مباشرة وتلك المتعلقة بالمجتمع برمته.

الرشوة: تكاليف مباشرة وغير مباشرة تخفض النمو

الرشوة: ظاهرة اجتماعية شاملة ومتنوعة، تطال مختلف القطاعات: الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمؤسساتي والإعلامي:

- ✓ تضعف الرابط الاجتماعي؛
- ✓ تحمل المجتمع بأكمله كلفة باهظة؛
- ✓ تفتح الطريق أمام تكون شبكات المافيا داخل جهاز الدولة؛
- ✓ تقلص المنافسة الاقتصادية؛
- ✓ تزعزع أسس الديمقراطية وترهن المؤسسات:

← تكبح النمو
← تمنح المحاربة الفعالة لهذه الظاهرة المصداقية للدولة في نظر المجتمع.

تعزيز الشفافية والحكامة الجيدة بهدف تحقيق فعالية اقتصادية أفضل في البلدان السائرة في طريق النمو

- تسريع محاربة الرشوة بجميع أشكالها لإعادة الثقة المؤسساتية وفي ما بين الأشخاص.

- تقوية مصداقية الدولة وأعمالها ومؤسساتها في نظر السكان والفاعلين السياسيين والاقتصاديين الوطنيين والدوليين.

- تطوير ثقافة التقييم من أجل تعزيز الفعالية والمساءلة لإرساء أولوية دولة الحق والقانون.

اســـتـنـتـــاج

تحفز الفلسفة الجديدة للسياسات العمومية:

- ✓ تحول مجتمعات الروابط إلى مجتمعات الحق والقانون.
- ✓ تطوير التضامن الاقتصادي والاجتماعي والمكاني.
- ✓ إدماج الشباب والاستجابة إلى الحاجيات الخاصة بهذه الفئة من السكان.
- ✓ تقييم تنوع الهويات والثقافات.

← تطوير رؤية إستراتيجية تقوم بتعبئة كافة الفاعلين حول مشروع مجتمع مكيف مع الخصوصيات التنموية لكل بلد.

- ديناميكية الإصلاحات لوضع أسس نظام حكامة جيد:

- ✓ تدبير أفضل للإكراهات المرتبطة بالعولمة.
- ✓ تعميق الإصلاحات واتساقها (السياسية والاقتصادية والمؤسساتية).
- ✓ نظام المؤشرات العمومية يتمحور حول النتائج (الجزرة والعصا مزيج جيد)

← عقد اجتماعي جديد وعيش جماعي مريح: مفتاح تأمين النمو في البلدان السائرة في طريق النمو.

شكرا على انتباهكم.